

النشرة اليومية

30th International Conference of
the Red Cross and Red Crescent
Geneva, 2007

XXXe Conférence internationale de
la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge
Genève, 2007

XXX Conferencia Internacional de
la Cruz Roja y de la Media Luna Roja
Ginebra, 2007

المؤتمر الدولي الثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، عام ٢٠٠٧

انتخاب خمسة أعضاء في اللجنة الدائمة

ولم تقم الحاجة إلى أكثر من جولة انتخابية واحدة، وجاءت النتيجة كما يلي:

المنتخبون

- الدكتور ماسيمو بارا، الصليب الأحمر الإيطالي ٢١٣
الدكتور محمد مطلق الحديد، الهلال الأحمر الأردني ٢١١
السيد أذما ديارا، الصليب الأحمر المالي ١٨٧
السيد ستيفن كار، الصليب الأحمر الأمريكي ١٨٢
السيد إيمون كورتينا، الصليب الأحمر في بليز ١٦٥

غير المنتخبين

- الليدي جوسلين كيث، الصليب الأحمر النيوزيلاندي ١٥٦
الدكتور فريدي كاروب بيردسون، الصليب الأحمر الدنماركي ١٣٢
السيد ويليام إتيكي موموا، الصليب الأحمر الكاميروني ١١٠
السيد تيسا مانيلال أبويكراما، الصليب الأحمر السري لانكي ٨٣



نائبة رئيس المؤتمر السيدة آن ماري هوبر-هوتز من الصليب الأحمر السويسري مع الرئيسة مانديزا كالاكو-يوليامز من الصليب الأحمر الجنوب أفريقي

بدأت الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر الدولي الثلاثين بانتخاب خمسة أعضاء في اللجنة الدائمة. وأشرفت نائبة رئيس المؤتمر السيدة آن ماري هوبر-هوتز (الصليب الأحمر السويسري) على بدء عملية الانتخاب والتي جرت بالاقتراع السري. وكان هناك تسعة مرشحين، من بينهم اثنان من أفريقيا واثنان من الأمريكتين وثلاثة من آسيا واثنان من أوروبا (انظر النشرة اليومية، العدد رقم ٩). وصوّتت كل جمعية وطنية ودولة لخمسة مرشحين كحد أقصى في بطاقة الاقتراع.

وقد شددت السيدة هوبر-هوتز على أهمية احترام المبادئ الأساسية والتوازن الجغرافي عند التصويت. وبينت عملية المناقشة على الأسماء للتصويت، والتي بدأت بالجمعيات الوطنية ثم الدول، أن هناك ٣٢٤ وفداً حاضراً، بواقع ١٧٢ جمعية وطنية و١٥٢ دولة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (المشار إليها فيما بعد بـ"اللجنة الدولية"). ومن ثم فإن الأغلبية المطلقة المطلوبة للانتخاب تحددت بـ ١٦٣ صوتاً.



المشاركة في التصويت بالمناداة على الأسماء

مذكرة التفاهم



إيجابية وشجاعة أتاحت التوصل إلى اتفاق. كما أن النقاشات تركزت على الوقائع على الأرض، بينما وُضعت المواقف السياسية في الخلفية.

وذكر السفير إننيام أن القرار يحتوي على مضمون ويتناول أدوار المشاركين الرئيسيين علاوة على تعزيز عملية المراقبة ورفع التقارير.

وعرضت بعد ذلك رئيسة المؤتمر السيدة مانديزا كالاكو-ويليامز مشروع القرار المنقح على المندوبين الذين اعتمدوه بتوافق الآراء.

وعقب الموافقة على مشروع القرار المنقح، قُدمت وفود كثيرة تعليقات إيجابية على ما خلصت إليه عملية التشاور ورحبت بالقرار بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم. وشملت هذه

الوفود الهلال الأحمر الفلسطيني، وجمعية ماغن دافيد أدوم، ونائب رئيس المؤتمر السفير جوان مارتايت بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية، ومجموعة جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية، والصليب الأحمر الأمريكي، وحكومة باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وحكومة البرتغال

دُعي السيد بير ستينباك إلى تقديم تقرير إلى المؤتمر الدولي بشأن عملية تنفيذ مذكرة التفاهم التي راقبها. وقد ذكر أن كلتا الجمعيتين، ماغن دافيد أدوم والهلال الأحمر الفلسطيني، تستحقان الثناء على جهودهما، إلا أن التنفيذ الكامل يظل يطرح مشكلة. وبعد ذلك لخص السيد ستينباك تقريره (انظر النشرة اليومية، العدد رقم ٥).

وقال السيد ستينباك إنه منذ تقديمه لتقريره إلى مجلس المندوبين وردت أنباء أفادت نشر خمس سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في القدس. وذكر أيضاً أن قضية توزيع الاختصاص الجغرافي بين كلتا الجمعيتين الوطنيتين حققت تقدماً.

وأفاد بعد ذلك السفير بودويجن فان إننيام نائب رئيس المؤتمر أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار منقح. وقال إن المشاورات التي أجراها على مدى الأيام القليلة الأخيرة كانت بناءً للغاية، وهو ما يعطي الأمل بشأن المستقبل. ورغم الخلافات المعروفة جيداً، فإن أولئك الذين شاركوا في العملية أظهروا روحاً

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والصليب الأحمر الغاني، وحكومة إسرائيل، وحكومة مصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وحكومة سويسرا، وحكومة العراق بالنيابة عن المجموعة العربية، وحكومة كندا، وحكومة الولايات المتحدة، ورئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. ■

النقاش الكبير

التدهور البيئي بما في ذلك تغير المناخ

شدد المشاركون في النقاش العام على أن "تغير المناخ يؤثر في أفقر الناس في أفقر المجتمعات، وهم أقل الناس إسهاماً في الاحتراز العالمي"، حسب تعبير السيد فوجيساكي.

ودعت الوفود الجمعيات الوطنية إلى القيام بدور هام في مواجهة الآثار الإنسانية لتغير المناخ عن طريق إذكاء الوعي بالمخاطر البيئية وتعزيز التأهب للكوارث وتدابير الحد من المخاطر.

ومن جانبها، دُعيت الدول إلى تصميم خطط شاملة لمواجهة الكوارث تستخدم قدرات الجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات المماثلة.

البقية صفحة ٣

ثمة ترابط وثيق ما بين التحديات الإنسانية التي يطرحها كل من تغير المناخ والهجرة والعنف الحضري والأمراض الناشئة والمتكررة، وليس بالإمكان مواجهة تلك التحديات دون تعاون جدي بين الحكومات والصليب الأحمر والهلال الأحمر وسائر الأطراف الفاعلة.

"كان هناك إقرار واسع بأن تلك القضايا الأربع تتفاعل فيما بينها"، على حد قول السفير إشيرو فوجيساكي (اليابان) مقرر المؤتمر والرجل الذي تولى المهمة الصعبة المتمثلة في تلخيص الكلمات البالغ عددها ١٠٩ التي ألقته الدول والجمعيات الوطنية أثناء النقاش العام والتوليف بينها.

"وقد تم التأكيد أيضاً على أن تلك التحديات تقتضي الشراكة على الصعيدين المحلي والوطني."

الاضطلاع بدور كبير من نواح عدة. فبوسعها مثلاً الإسهام في تعزيز التضامن الاجتماعي عن طريق توفير المزيد من الفرص للشباب أو إعداد البرامج التي تساعد على إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين وأطفال الشوارع في المجتمع.

وقد أشير إلى أن المتطوعين، ولا سيما الشباب، يستطيعون لعب دور هام في جميع تلك الأنشطة.

الصحة

تجلى أيضاً الدور المركزي للمتطوعين في الكلمات التي أُلقيت بشأن ما تطرحه الأمراض الناشئة والمتكررة من تحديات. وعبر عدد من الوفود عن القلق

إزاء التأثير المتزايد للمخاطر الصحية مثل فيروس الإيدز ومرض السل والملاريا.

وأكدت الوفود أهمية تعزيز جهود الجمعيات الوطنية بحيث تستطيع الإسهام في منع الأوبئة ومكافحتها.

واختتم السيد إشيرو النقاش بهذا الشأن قائلاً: "لقد تشاطر المندوبون جميعاً الرأي القائل بأن طرفاً بمفرده لا يستطيع مواجهة التحديات، بل يتعين مواجهتها معاً." ■



الهجرة الدولية

رأى المشاركون في النقاش أن معالجة آثار الهجرة الدولية ليست كافية. وشرحوا أنه من الضروري التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء الظاهرة والتي تشمل الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي والنزاعات المسلحة.

وللتعاون عبر الحدود دور حاسم في مكافحة تلك المشكلات.

وأشارت الوفود إلى أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لها دور هام تضطلع به في تخفيف الآثار الإنسانية للهجرة وأن الجمعيات الوطنية عليها واجب مساعدة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.

كما تم التشديد أيضاً على الاستضعاف البالغ للمهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال.

العنف الحضري

أبرز عدد من الوفود الدور الهام الذي ينبغي للدول والجمعيات الوطنية القيام به من أجل منع العنف الحضري والحد منه.

وأشارت تلك الوفود إلى مبادرات ملموسة مثل إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية.

وقال المشاركون إن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تستطيع



متطوعو الصليب الأحمر اللبناني

"المسألة الشائكة" المتمثلة في الهجرة

الأساسية - وحرمان الصليب الأحمر والهلال الأحمر من الوصول - فإنه يتعين على الجمعيات الوطنية الاضطلاع بأنشطة المناصرة القوية.

هذا ورأى الصليب الأحمر الإيطالي، الذي كان قد وصف البحر المتوسط بأنه 'بحر الموت'، أنه على حين قد تصل أنشطة المناصرة إلى مدى بعينه، "فإننا نحتاج في أحوال كثيرة إلى عمل المزيد" وإلى إهمال الرأي العام عند الضرورة. ودعا الصليب الأحمر الإيطالي الاتحاد إلى إقامة تحالف تشغيلي يربط ما بين الجمعيات الوطنية في البلدان التي يأتي منها المهاجرون وتلك التي تستقبلهم.

وقال الدكتور جالوه إن اتفاقاً عاماً قد ساد بشأن حاجة العلاقة بين الجمعيات الوطنية والحكومات إلى استثمار طويل الأجل من كلا الطرفين، مشيراً إلى ضرورة إقامة حوار متصل على جميع المستويات من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادلين. كما أن الأساس القانوني السليم يُعد شرطاً أولاً ضرورياً، ولكن القانون وحده لا يكفي لإرساء الدور المساعد والمحافظة عليه.

وأفاد الدكتور جالوه أن ثمة جوانب خمسة للعمل في مجال الدور المساعد ذكرتها الجمعيات الوطنية أكثر من غيرها، ألا وهي: نشر القانون الدولي الإنساني من خلال المدارس الثانوية والتعليم العالي وتدريب القوات المسلحة؛ التأهب للكوارث والإغاثة منها؛ دعم المتضررين من النزاعات المسلحة؛ الرفاه الاجتماعي؛ الصحة والرعاية على مستوى المجتمع المحلي. ■

دُكر خلال المؤتمر الدولي أمس أن كراهية الأجانب المتنامية في البلدان المتقدمة وعرقلة الدول للمساعدة الإنسانية للمهاجرين إنما تدقان ناقوس الخطر في أوساط الجمعيات الوطنية.

"إذا كانت هناك قضية واحدة تفوق جميع بقية شواغل إدارات الجمعيات الوطنية، فهي تتمثل في المحنة المعقدة والغامضة في أحيان كثيرة التي يعانيها المهاجرون وطالبو اللجوء والنازحون داخل بلدانهم وغيرهم من الفئات المهمشة،" على حد قول الدكتور مكتار جالوه (من الصليب الأحمر السري لانكي) في سياق التقرير الذي قدّمه عن النقاشات الجارية في اللجنة (ألف) بشأن دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

وقد عاد المشاركون "إلى هذه المسألة الشائكة مراراً وتكراراً، حيث علقت الجمعيات الوطنية بأنها كثيراً ما تجد نفسها في الوضع المرئى والمؤذي المتمثل في معابقتها للعوز الإنساني الحقيقي، ولكن مع حرمان الحكومات لها في بعض الأحيان من مد يد العون إلى أولئك المعوزين، بل ومواجهتها لردود فعل سلبية من قِبَل السكان المحليين."

وكان الاتحاد الدولي قد ذكر أن الأولوية الأولى تتمثل دوماً في كفالة الوفاء باحتياجات البقاء على قيد الحياة، وفي حالة حجب المساعدات

الحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية في النزاعات المسلحة

وقال مقرر اللجنة المعنية بإعادة تأكيد القانون الدولي الإنساني وتنفيذه السيد جيفري شان واه تيك من الصليب الأحمر السنغافوري إن القانون الدولي الإنساني تعرّض للنقد بوصفه غير ذي صلة بالنزاعات المسلحة المعاصرة.

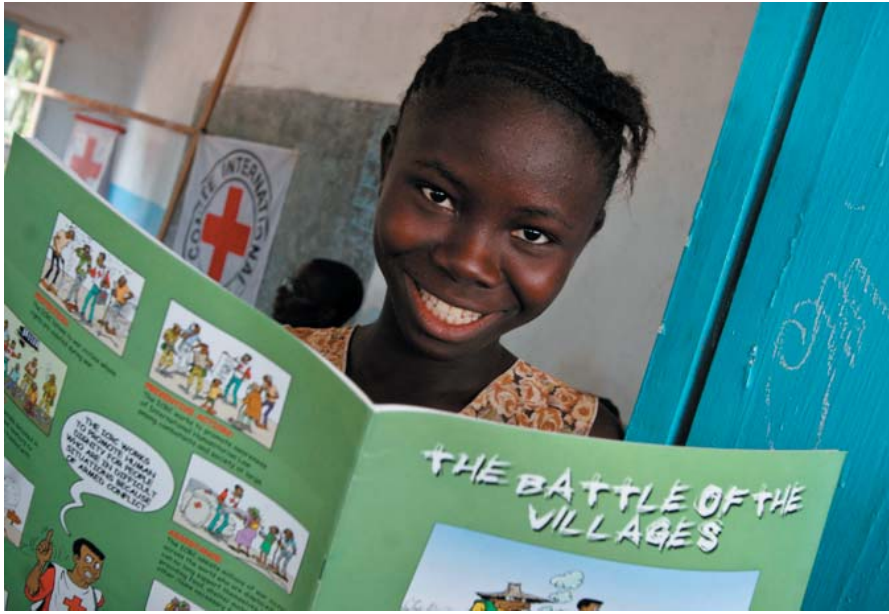
"ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجرتها اللجنة الدولية خلصت إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني ملائمة في يومنا هذا، ولكن المشكلة تكمن في نقص احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة،" على حد قوله.

وأثناء مداوات اللجنة، لاحظت عدة وفود الطبيعة المتكاملة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وعلقت العديد من الوفود على التحديات المطروحة على القانون الدولي الإنساني من قبل الحروب غير المتوازنة؛ وجرى التشديد على أنه حتى لو لم يكن الطرف

البقية صفحة ٥



يظل القانون الدولي الإنساني، حينما يتم احترامه، يوفر حماية ملائمة لضحايا النزاعات المسلحة لعالم اليوم، كما دُكر في المؤتمر الدولي يوم الخميس.



المضاد يمثل للقانون الدولي الإنساني، فإن ذلك لا يبرر لطرف النزاع الآخر أن ينكث بالتزاماته المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني.

وتحدث عدد كبير من الوفود عن الآثار الإنسانية الضارة للذخائر العنقودية والحاجة إلى منع مثل تلك الأسلحة. وذكّر أن هذا النوع من الأسلحة ينتهك مبدأ التمييز. ■

كما تم التشديد أثناء مداوولات اللجنة على الأهمية المتواصلة لترسيخ قيمة القانون الدولي الإنساني. وأشار إلى أن الذكرى الستين لاتفاقيات جنيف التي تحل عام ٢٠٠٩ تمثل فرصة جيدة للاضطلاع بعدد من الأنشطة الرامية إلى نشر القانون الدولي الإنساني. ■

تبنى الإرشادات المتعلقة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث على نطاق واسع

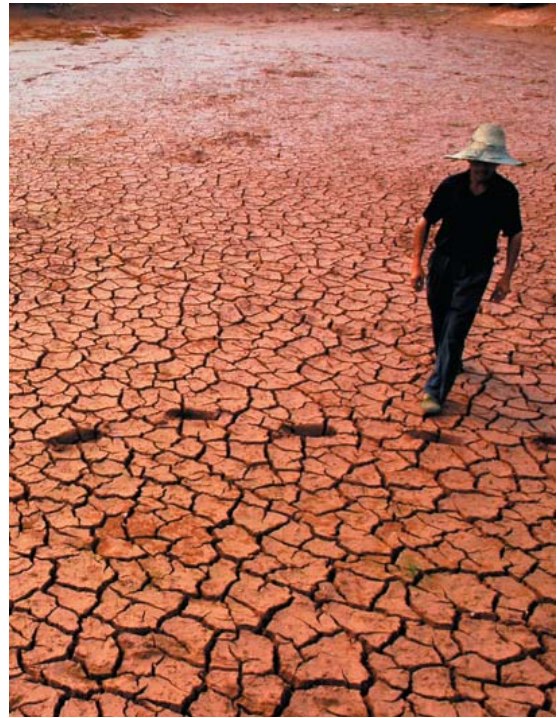
كما عبّر عدد من الجمعيات الوطنية عن التزامه بالعمل مع الحكومات على تحسين الأطر القانونية. وجرى حث الجمعيات الوطنية المنخرطة بالفعل في التخطيط لإدارة الكوارث في بلدانها على الاضطلاع بوجه خاص بهذا الدور.

ومن جانبها وعدت الحكومات بالمساعدة في نشر الإرشادات وتشجيع الحوار بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

واختتم السفير أوزومسو النقاش بتكرار الدعوات التي وجهتها بعض الدول إلى الاتحاد الدولي من أجل مواصلة جهوده في هذا المجال. "يتعين أن يستبق الاتحاد الأحداث وأن يواصل قيادة الجهود التعاونية المتعلقة بالمناصرة والبحوث بشأن التأهب القانوني،" على حد قوله. "وينبغي للاتحاد أيضاً أن يعمل مع الجمعيات الوطنية وأن يُمكنّها من إسداء النصح إلى الحكومات بشأن كيفية استخدام الإرشادات على النحو الأمثل." ■

ولاحظ الكثيرون أن الإرشادات المتعلقة بالقانون الدولي لمواجهة الكوارث أثبتت بالفعل أنها أداة مفيدة. وأشار على وجه الخصوص إلى أن الإرشادات غير ملزمة وقابلة للتكييف وفق الظروف المحلية. إنها تتيح للحركة العمل وفقاً لمبادئها وقيمها في إدارة الكوارث، كما أنها تجمع على نحو يسير التناول القواعد وأفضل الممارسات الدولية القائمة.

وأكد المشاركون أن الإرشادات يمكن أن تكون مفيدة للحكومات والجمعيات الوطنية على السواء، حيث تعمل كأدوات مرجعية للحكومات المعنية بتعزيز أطرها القانونية والسياسية، كما توفر قائمة مرجعية بالقضايا القانونية الشائعة بالنسبة للجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات.



اتفق أعضاء المؤتمر الدولي يوم الأربعاء على أن التأهب القانوني يرتبط مباشرة بالحد من المعاناة الإنسانية، وهو ما ذكره السفير أحمد أوزومسو (تركيا) مقرر اللجنة (جيم) أمام الجلسة العامة أمس.



رئيس اللجنة الدولية السيد جاكوب كيلنبرغر
ورئيس الاتحاد الدولي السيد خوان مانويل سواريس دل تورو
يوقعان تعهداً مشتركاً بشأن إعادة الروابط العائلية

عالمنا، تحدياتنا

سيكون الفيلم المعروض في حفل افتتاح المؤتمر الدولي متاحاً لجميع مندوبي المؤتمر عند الطلب.

البريد الإلكتروني: shop.gva@icrc.org

عرض شرائح ملونة عن إعادة الروابط العائلية والقانون الدولي الإنساني

كانت هناك طلبات عدة على الشرائح الملونة المعروضة كجزء من النقاش حول إعادة الروابط العائلية في مجلس المندوبين وفي اللجنة المعنية بمناقشة القانون الدولي الإنساني. والأرجح أن هذه الشرائح الملونة سوف تتحول إلى إصدار رسمي للجنة الدولية وسوف تكون متاحة عند الطلب.

البريد الإلكتروني: shop.gva@icrc.org

التصوير: الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية

يرجى من السادة المندوبين أن يفرغوا الصناديق المخصصة لهم يومياً

وليس الغرض من هذه الوثيقة سوى توفير المعلومات وهي لا تمثل وثيقة رسمية